

---

رابعاً:

الإجماع

---



## الإجماع

**تعريفه:** هو الذى يصدر عما يمكن أن يسمى جمعية تشريعية من رعوس الصحابة تنتظر فى الموضوعات التى ليس فيها نص صريح فى القرآن والسنة. وقد بدأ إجماع الصحابة فى حياة الرسول واستمر بعد وفاته.

ومن هنا فالإجماع هو اتفاق المجتهدين من هذه الأمة فى عصر من العصور على حكم شرعى، وقد بدأ ذلك منذ عهد الإسلام الباكر فى حياة الرسول.

فقد روى أن علياً قال لرسول الله ﷺ: إن الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن، ولم تمض فيه منك سنة، فقال الرسول أجمعوا لهذا الأمر العالمين فاجعلوه شورى بينكم.

وروى أن أبا بكر كان إذا ورد عليه الخصوم نظر فى كتاب الله، فإن وجد ما يقضى بينهم به اتبعه، وإن لم يكن وعلم من رسول الله سنة قضى بها، فإن لم يعلم سأل الصحابة عن سنة عرفوها عن الرسول لاتبعها، فإن لم يجد فى الأمر سنة جمع رعوس الناس وخيارهم فاستشارهم، فإن أجمع رأيهم على شىء قضى به.

وكان عمر يفعل مثل هذا فيطلب الفتوى من الكتاب أولاً ثم من السنة، فإن لم يجد طلبها فيما أثر عن أبى بكر من فتاوى، فإن وجد لأبى بكر فتوى فى هذا الموضوع اتبعها، وإلا جمع رعوس الناس واستشارهم، فإن أجمعوا على أمر قضى به.

قال السرخسى<sup>(١)</sup> إن عمر كان إذا رفعت إليه قضية لا يجد لها حكماً فى القرآن أو السنة أو فتاوى أبى بكر قال: ادعوا لى علياً، ادعوا لى زيداً... فكان يستشيرهما ثم يفصل بما اتفقوا عليه.

وسنورد مجموعة من الأمثلة تبين لنا كيف كان القوم يتناقشون ويقيسون الأمور بعضها ببعض حتى يصلوا إلى النتائج التى يطمئنون إليها جميعاً

(١) المبسوط ص ٤١ .

أو يطمئن إليها أغلبهم، وفي بعض الأحيان كان النقاش ينتهي برأيين ويتمسك كل طرف برأيه.

عرضت للقوم مسألة الجد مع الإخوة في الميراث، هل يرث الإخوة أو لا يرثون؟ فالقرآن لم ينص على هذه المسألة، وإنما نص على الأب مع الإخوة فحرم الإخوة ولم يجعل لهم ميراثاً إلا في حالة الكلالة، أي إذا لم يوجد ولد ولا والد، وليس لهم ميراث إذا لم توجد الكلالة أي إذا وجد ولد أو والد، فلما عرضت مسألة الجد مع الإخوة في عهد الصحابة رأى بعضهم أن الجد يقوم مقام الأب فيحجب الإخوة، ورأى آخرون أن الإخوة يرثون مع الجد.

ودار النقاش هكذا: قال الذين اتبعوا الرأي الأول إن الجد أب في العرف العربي وفي الواقع أنه يحل محله، وقد قال الشاعر: أولئك آباي فجئني بمثلهم. فقصد آباء وأجداده لأن الأجداد آباء.

ورأى زيد بن ثابت أن للإخوة الحق في الميراث مع الجد وقال: لو أن شجرة تشعب من أصلها غصن ثم تشعب من ذلك الغصن فرعان، وهذا الغصن يجمع الفرعين ويغذيهما ألا يكون أحد الفرعين أقرب إلى أخيه من الأصل؟

وهكذا بعد هذه القياسات والاستدلالات بقي عندنا رأيان يقول أحدهما بأن الجد كالأب يحجب الإخوة، ويرى الثاني أن الإخوة يرثون معه.

وفي القصة التي سبق إيرادها في القياس من أن رجلاً قتله شخصان فتردد عمر أ يقتل الكثير بالواحد؟ واستشار الصحابة، فقال علي: أرأيت لو أن نفرأ اشتركوا في سرقة جزور فأخذ كل منهم عضواً أكنت قاطعهم؟ قال عمر: نعم. قال علي: فكذلك هؤلاء، فاقتنع عمر برأى علي وأمر بقتلها.

في هذه القصة قياس ثم أصبح إجماعاً فيمكننا الآن أن نقل الكثير بالواحد دون أن نعود إلى إجراء القياس الذي أجراه علي.

ومثل هذه الأمثلة أيضاً المثال التالي، وقد ورد أيضاً في القياس: سئل علي في عقوبة شارب الخمر قال: من شرب سكر، ومن سكر هذى، ومن هذى افترى وقذف، فأرى عليه حد القذف وهو ثمانون جلدة، فأخذ بذلك عمر بن الخطاب وأجمع عليه الناس.

## إجماع الصحابة بعد وفاة الرسول - صلى الله عليه وسلم -

وبعد أن تناولنا نبذة عن إجماع الصحابة في عهد الرسول وما بعده لابد لنا من وقفة لنوضح مجموعة من النقاط ترتبط بهذا الإجماع الذي كان يمثل السلطة التشريعية لذلك العهد - عهد ما بعد الرسول- ولما جاء بعده من عهود، وهذه النقاط هي:

**أولاً:** رجال السلطة التشريعية في هذا العهد هم الذين خلفوا الرسول في رجوع المسلمين إليهم، وهؤلاء لم يكتسبوا هذا الحق التشريعي من تعيين الخليفة أو انتخاب الأمة، وإنما اكتسبوه من مميزات الشخصية التي امتازوا بها من علم بالقرآن والحديث وصحبة لرسول الله.

**ثانياً:** اجتهاد هؤلاء فيما لا نص فيه كان معتمدا على ملكتهم التشريعية التي تكونت من العلم والصحة، وكانوا يشرعون بالقياس أو حسب ما تقضى به المصلحة على ضوء الفكر الإسلامى العام، وعلى هذا كان اجتهادهم فسيح المجال، وفيه متسع لحاجات الناس، وقد اعتبرت آراؤهم أصلا تشريعياً بعد القرآن والحديث.

**ثالثاً:** اجتهاد هؤلاء ومن جاء بعدهم على نسقهم خلق قوانين تعد تشريعاً إلهياً من جانب، لاعتمادها على نصوص التشريع الإلهي وروحها ومعقولها، وتعتبر تشريعاً وضعياً من جانب آخر، باعتبار جهود المجتهدين فى استمدادها واستنباطها<sup>(١)</sup>.

## مستند الإجماع

هل يحتاج الإجماع إلى مستند يعتمد عليه أو لا يحتاج؟

يرى الجمهور أن الإجماع يحتاج إلى سند يعتمد عليه، فإذا لم يعتمد على سند من القرآن أو السنة أو القياس فهو باطل.

ويرى بعض الأصوليين أن الإجماع بذاته دليل، دون أن يحتاج إلى سند يعتمد

(١) عبد الوهاب خلتف: خلاصة تاريخ التشريع الإسلامى ص ٣٢٧ و٤٠٠ بتصرف.

عليه، وقال هؤلاء إنه إذا كان هناك سند من القرآن أو السنة أو القياس، فإن هذا السند سيكون الدليل بدون حاجة إلى الإجماع، وأن الإجماع قد يتم بطريق الإحساس أو الإلهام دون أساس يعتمد عليه.

ورد القائلون بضرورة السند بأن الفرق أن الإجماع يغنى عن البحث في الدليل والافتتاح به أو عدم الاقتناع، إذ إن المجتهدين بحثوه واقتنعوا به فأصبح إجماعهم دليلاً بذاته، وأصبح اتباعه واجباً مع أن المخالفة قبل الإجماع كانت جائزة لأن الدليل لم يكن واضحاً أو قوياً، ثم إن الإجماع أصبح بعد استناده إلى سند دليلاً بذاته فيمكن أن يلجأ إليه دون العودة إلى الدليل الذي كان أساساً له.

وربما يمكن القول أن كل هذا غير منمّر إذ إنه من الواضح أن المجتهدين لن يجمعوا على شيء دون أن يكون هناك ما يستندون إليه في هذا الاتجاه الذي ذهبوا إليه<sup>(١)</sup>.

### إمكان الإجماع

#### • هل كان الإجماع ممكناً في أي وقت وزمان؟

كان إجماع الصحابة في البداية ممكناً لأنهم في الغالب كانوا يعيشون في المدينة، وكانوا يلتقون ويبحثون المسائل من حين لآخر، ولكن بعدما اتسعت الأمصار وكثر المجتهدون ذهب قوم إلى أن الإجماع غير ممكن لسببين:

الأول: إن حصر المجتهدين في مختلف الأمصار مهمة عسرة لا تكاد تتحقق.

الثاني: إنه على فرض حصر المجتهدين في جميع البقاع وطرح سؤال عليهم لإبداء الرأي فيه فإنه من العسير أن يتفق هؤلاء جميعاً على رأي واحد، وبالتالي من العسير أن يتم الإجماع.

ولكن الجمهور رأى أن الإجماع ممكن حتى بعد أن اتسعت الأمصار وكثر عدد المجتهدين. ومع ذلك لم يقدم الجمهور أدلة مقنعة لإمكانه.

هذا وإذا لم يتفق المجتهدون على رأي وإنما اختلفوا إلى أكثرية وأقلية فإن

(١) انظر تاريخ التشريع الإسلامي للأستاذ الخضري عند الحديث عن الإجماع.

رأى الأكثرية لايعتبر طبعاً إجماعاً، ولكن كثيراً من الأصوليين يحتجون به إذا ندر مخالفوهم.

وإذا كنا قد عرفنا الإجماع على أنه اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر من العصور على حكم شرعي فلنصل لسؤال مهم إذن: من هم المجتهدون؟ هل كل إنسان ينال نصيباً من الدراسة والعلم يمكن أن يكون مجتهداً أو يحسب لرأيه حساب؟ وهل كل من يقول إني مجتهد يعد مجتهداً؟

لقد عرف الإجماع في الماضي باتفاق المجتهدين يوم كان العالم لا يرى أنه مجتهد لتواضعه، ولكن هذا التعريف الآن من الممكن أن يفتح الباب أمام الآلاف بل الملايين الذين يظنون أنفسهم مجتهدين وليسوا من الاجتهاد في شيء، فالاجتهاد بمثابة مرحلة أسمى كثيراً من العلم ولا يصلها إلا الموهوبون النابغون من الباحثين الذين يستطيعون الفهم والمناقشة والاستنباط.

### اقسام الإجماع

قسم علماء الأصول الإجماع بحسب طريقة تكوينه إلى قسمين أساسيين:

الأول: الإجماع القولي (الصريح).

الثاني: الإجماع السكوتي<sup>(١)</sup>.

### الإجماع القولي

المراد بالإجماع القولي هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ على حكم من الأحكام الشرعية في حادثة من الحوادث بطريق القول، ويتم الإجماع القولي بإحدى وسيلتين:

(١) ينكر بعض الكتابين في علم الأصول قسماً ثالثاً للإجماع، وهو الإجماع العملي، ويمرقونه بأنه عمل أهل الإجماع كلهم فيما هو من باب الفعل، فإذا شرع أهل الاجتهاد في الشركة أو المزارعة مثلاً كان ذلك إجماعاً على أن ما عملوه مشروع ويجب التنبيه إلى أن الإجماع العملي يفيد الجواز ولا يفيد الوجوب إلا بقريضة تدل على الوجوب، ويشير إلى ذلك ما رواه عبيدة السلماني: ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ كاجتماعهم على الأربع قبل الظهر، فإن هذا الإجماع العملي من الصحابة على صلاة أربع ركعات قبل الظهر دل على أن هذه الركعات الأربع سنة باتفاق وليست واجبة.

- وانظر مزيداً من الضوء على هذا الموضوع: في إرشاد الفحول ص ٨١.

أولاهما: أن تقع حادثة في المجتمع الإسلامي فيستتبط لها مجتهد من المجتهدين حكماً شرعياً، ثم يستتبط مجتهد ثان حكماً مثل الحكم الذي استتبطه المجتهد الأول، ثم يتابعهما ثالث وهكذا حتى يتحقق ما يسمى بالإجماع في هذا العصر الذي وقعت فيه هذه الحادثة.

ثانيتها: أن يتصادف وجود المجتهدين في مكان واحد وتتفق كلمتهم على حكم واحد في المسألة أو الواقعة التي أريد بيان حكم الله فيها. ولاشك أن الوسيلة الأولى هي أكثر الوسياتين شيوعاً في انعقاد الإجماع القولي.

### الإجماع السكوتي

أما الإجماع السكوتي فيمكن تصويره بأن تعرض حادثة من الحوادث في عصر ما، فيبدى فيها بعض المجتهدين في هذا العصر رأيهم بطريق القول، ثم يقف بقية المجتهدين في هذا العصر على القول الذي أبداه زملائهم فيسكتون ولا يبدون ما يدل على الموافقة أو المخالفة لهذا القول، وذلك لأنه إذا وجد منهم ما يدل على الموافقة كان الإجماع قولياً، وإن وجد ما يدل على المخالفة له يكن هناك إجماع بحال من الأحوال.

ويشترط لقيام الإجماع السكوتي أن تمضي مدة زمنية قبل السكوت تكفي للقول بأنهم بحثوا هذه المسألة، وكونوا بشأنها رأياً، كما يشترط في محل الإجماع أيضاً أن يكون من المسائل التي يجوز فيها الاجتهاد، وهي المسائل التي يكون الدليل فيها ظنياً لا قطعياً.

### موقف العلماء من حجية كل قسم

لابد للتعريف على موقف العلماء من حجية الإجماع من أن نتناول موقفهم إزاء كل قسم منه بصفة خاصة، لأن نظرتهم تختلف من قسم لآخر.

#### (أ) حجية الإجماع القولي:

لأنجد خلافاً بين جمهور الفقهاء في أن الإجماع القولي دليل شرعي وحجة يجب العمل بها في دين الله، شأنه في ذلك شأن الكتاب والسنة.

ونظراً للخطورة الكبرى التي تحظى بها مسائل الإجماع فقد قرر علماء الأصول أن معرفتها والتمييز بينها وبين مسائل الخلاف شرط جوهرى لنيل رتبة الاجتهاد.

وقد استدل جمهور العلماء على حجية الإجماع القولى بالقرآن والسنة والمعقول.

### فمن القرآن الكريم:

أولاً: أن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَمَنْ يُسَاقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِمْ وَسَاءَ مَا مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فقد توعد الله - سبحانه تعالى - الذين يتبعون غير سبيل المؤمنين بالعقاب، وجمع بينه وبين مشاققة الرسول ﷺ ، وهذا يدل على أن اتباع سبيل غير المؤمنين غير جائز، إذ لو كان جائزاً لما توعد سبحانه - عليه بالعقاب، ويفهم من هذا أن اتباع سبيل المؤمنين واجب ، واتباع سبيل المؤمنين هو ما انتفتت عليه الأمة الإسلامية ممثلة في مجتهديها وأصحاب الاختصاص التشريعى فيها ، وهو الإجماع.

ثانياً: إن الله عز وجل يقول: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. فهذه الآية قد وصفت الأمة الإسلامية بأنها خير أمة، وهذه الخيرية تقتضى أن يكون ما أجمع عليه مجتهدوها حقاً لأنه لو لم يكن حقاً لكان ضلالاً، قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢]. وكيف يصح أن تكون الأمة الضالة خير الأمم<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: إن المولى سبحانه يقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]. فهذه الآية صريحة فى النهى عن التفرق والاختلاف، ولاشك أن مخالفة الإجماع نوع من التفرق ، فتكون محرمة للنهى عنها بمقتضى هذه الآية، وعلى هذا فالإجماع حجة شرعية ودليل يجب العمل به، وإلا لما ترتب على مخالفته الحرمة.

(١) راجع إرشاد القحول ص ٧٣.

### وأما السنة:

فأحاديث متعددة، منها: قوله ﷺ: "لا تجتمع أمتي على ضلالة"<sup>(١)</sup> وقوله: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة"<sup>(٢)</sup> وقوله: "لا تزال طائفة من أمتي قواماً على أمر الله لا يضرها من خالفها"<sup>(٣)</sup>.

فهذه الأحاديث وما شابهها من أحاديث أخرى في معناها - وهي كثيرة - تدل على أن الإجماع حجة يجب العمل به، لأن هذه الأحاديث - وإن كان كل واحد منها بذاته خبر آحاد - إلا أنها في مجموعها تواترت على معنى مشترك، وهو عصمة هذه الأمة من الوقوع في الخطأ، ويؤكد هذا التواتر المعنوي أن الصحابة ومن بعدهم قد اشتهرت بينهم هذه الأحاديث ولم يظهر بينهم مخالف أو منكر لها<sup>(٤)</sup>.

### وبالنسبة للمعقول:

فمن الطبيعي ألا يتفق جميع المجتهدين في عصر من العصور على حكم دون أن يكون لهم سند من القرآن أو السنة يستندون عليه في إجماعهم، كما أن العادة تحيل أن يكون هؤلاء المجمعون مخطئين في إجماعهم. وبناء على ذلك يكون إجماعهم صواباً معتمداً على دليل، فيجب العمل به.

(١) رواه أحمد والطبراني في الكبير، والحديث مشهور المتن، وله أسانيد كثيرة وشواهد عديدة في المتن وغيره (كشف الخفاء للعجلوني ج ٢ ص ٣٥٠).

(٢) رواه الطبراني في معجمه الكبير عن عمر، وهو حديث صحيح.. راجع: التيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ج ٢ ص ٤٩٢ ط: بولاق ١٢٨٦.

(٣) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة، وهو حديث حسن، انظر المرجع السابق.

(٤) وفي هذا المعنى يقول الإمام الغزالي: تظاهرت للرواية عن رسول الله ﷺ بألفاظ مختلفة في عصمة هذه الأمة من الخطأ، واشتهر على لسان المروكين والتقات من الصحابة: كعمر، وابن مسعود وأبي سعيد الخدري، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وحذيفة بن اليمان، وغيرهم ممن يطول ذكره، من نحو قوله ﷺ: " لا تجتمع أمتي على الضلالة، ولم يكن الله ليجمع أمتي على ضلالة، وسألت الله تعالى ألا يجمع أمتي على الضلالة فأعطينيها، ومن سره أن يسكن بحبوة الجنة فيلزم الجماعة فإن دعوتهم تحيط من روائهم، وأن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، وقوله ﷺ: يد الله مع الجماعة، ولا يبالي الله بشذوذ من شذ، ولا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم خلاف من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء، ومن خرج عن الجماعة - أو فارق الجماعة - قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام، ومن فارق الجماعة فميتته جاهلية، وهذه الأخبار لم تزل ظاهرة في الصحابة والتابعين إلى زماننا لم يدفعها أحد من أهل النقل من سلف الأمة وخلفها، بل هي مقبولة من موافقي الأمة ومخالفينها، ولم تزل الأمة تحتج بها في أصول الدين وفروعه".

انظر: المستصطفى ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٦ ط بولاق ١٣٢٢، وراجع في وجه دلالة بعض الأحاديث الواردة في هذا الشأن - على حجية الإجماع: إرشاد الفحول ص ٧٤.

## شبه المنكرين لحجية الإجماع والرد عليهم:

يرى الشيعة والخوارج أن الإجماع ليس بحجة، واستندوا في ذلك إلى بعض الأدلة، التي نعرضها فيما يلي، ونرد على استدلالهم بها:

١- استدلوا بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. فهذه الآية قد أمرت برد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله وليس إلى الإجماع وعلى هذا فلا يكون الإجماع حجة.

وقد رد جمهور العلماء على هذا: بأن الآية أمرت برد المتنازع فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله، والإجماع من الأمور المتنازع فيها فيجب رده إليهما، وبالسرد إليهما يثبت أن الإجماع حجة، لأن نصوصهما تدل على حجته<sup>(١)</sup>.

٢- حديث معاذ حين بعثه النبي ﷺ إلى اليمن قاضيا، وقال له: بم تحكم؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: فبسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا ألو فقال ﷺ: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يوحى إليه ورسوله<sup>(٢)</sup> فلو كان الإجماع حجة لذكر في هذا الحديث، لكنه لم يذكر، فدل ذلك على أنه ليس بحجة.

ورد الجمهور على الاستدلال بهذا الحديث: بأن النبي ﷺ وافق معاذًا على مصادر التشريع التي ذكرها، وهي الكتاب والسنة والاجتهاد ولم يذكر الإجماع، لأنه لم يكن حجة في عصر النبي ﷺ.

٣- إنه لا يمكن تحقق الإجماع، لتفرق المجتهدين في أقطار الأرض، شرقا وغربا.

ورد العلماء على ذلك: بأنه كان من الممكن في الزمن الماضي معرفة آراء المجتهدين عن طريق الرواية والشهرة، أما في زماننا هذا فقد تسرت معرفة

(١) مسلم الثبوت ج ٢ ص ٢١٧.

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن عدي والطبراني والبيهقي من حديث حارث بن عمرو... وقد أفاض العلامة ابن حجر في روايات هذا الحديث وما قيل فيه.. انظر: التلخيص الحبير ج ٤ ص ١٨٢-١٨٣.

آراء العلماء لتتقدم وسائل الإعلام والمواصلات فيمكن الآن بسهولة إجماع المجتهدين في مكان واحد ووقت واحد، في شكل مؤتمر أو ملتقى فكري. هكذا تتبين لنا ضعف أدلة المنكرين لحجية الإجماع، وقوة أدلة القائلين بحجيته.

### (ب) حجية الإجماع السكوتى:

ذكرنا من قبل ، أن الإجماع السكوتى هو اتفاق بعض المجتهدين على حكم شرعى فى مسألة ما، ووقوف بقية المجتهدين فى عصرهم ساكتين دون إبداء ما يدل على الموافقة أو المخالفة لهم.

وقد وقع خلاف كبير بين فقهاء الشريعة فى الاحتجاج بالإجماع السكوتى وتعددت مذاهبهم فى ذلك<sup>(١)</sup>، ونقتصر على عرض بعضها فيما يلى:

**المذهب الأول:** إن الإجماع السكوتى ليس بالإجماع فى الواقع وذلك لأن من شروط قيام الإجماع أن يتفق جميع المجتهدين على الحكم، وهذا الشرط لم يتحقق فى الإجماع السكوتى. لأن بعض المجتهدين قد سكتوا ولم يدلوا برأى ولا يصح أن يفسر سكوتهم على موافقتهم دائما لمن أبدوا رأيهم من المجتهدين، إذ السكوت ينشأ - فى بعض الأحيان - عن أسباب أخرى غير الموافقة كالخوف من القائل أو مهابته منه أو لتعارض الأدلة عند الساكت وعدم توصله بسبب ذلك إلى رأى فى المسألة.

ونتيجة لذلك فقد رأى بعض أصحاب هذا المذهب أن ما يسمى بالإجماع السكوتى لا يصح اعتباره حجة شرعية، لأنه ليس فى الحقيقة إجماعا كما ذكرنا. وهذا هو ما ذهب إليه داود الظاهرى<sup>(٢)</sup>، والإمام الشافعى فى مذهبه الجديد<sup>(٣)</sup>.

(١) قد وصلت المذاهب فى هذه المسألة عند الشوكانى إلى اثنى عشر مذهباً، انظر: إرشاد الفحول ص ٧٩ - ٨١.

(٢) هو أبو سليمان داود بن على بن خلف الأصبهاني، أحد الأئمة المجتهدين فى الفقه، تنسب إليه طائفة الظاهرية، وكان فى أول الأمر شافعيًا، ثم استقل بمذهب خاص، ولد سنة ٢٠٢ ومات سنة ٢٧٠م، ولقب بالظاهرى لأنه أخذ بظاهر الكتاب والسنة وترك التأويل والعمل بالقياس.. راجع الوفيات ١: ١٧٥ - ١٧٦، تهذيب الأسماء واللغات ق ١ ج ١ ص ١٨٢، ميزان الاعتدال ١: ٣٢١.

(٣) إرشاد الفحول ص ٧٩.

وذهب فريق<sup>(١)</sup> آخر من أصحاب هذا المذهب إلى أن الإجماع السكوتي وإن كان لا يسمى إجماعاً إلا أنه حجة شرعية ظنية، وإنما اعتبر حجة ظنية لأن الغالب في سكوت الباقيين أن يكون ناشئاً عن موافقتهم للآخرين لا عن أمر آخر كالخوف أو المهابة مثلاً<sup>(٢)</sup> والتاريخ خير شاهد على ذلك، فالمعروف عن السلف الصالح أنهم ما كانوا يخشون في الحق لومة لائم، وهاهو ذا معاذ بن جبل رضي الله عنه يرد على عمر بن الخطاب حين أراد جلد الحامل التي ثبت زناها، ويقول له: إن جعل الله لك على ظهرها سبيلاً فلن يجعل لك على ما في بطنها سبيلاً، فيقول عمر: لولا معاذ لهلك عمر.

**المذهب الثاني:** إن الإجماع السكوتي هو إجماع في الواقع، وحجة شرعية قطعية يجب العمل بها، وذلك لأن المعروف عن السلف الصالح - كما أشرنا - إنهم كانوا لا يسكتون إلا عما يرضون، فإذا رأوا منكراً لم يتوانوا لحظة في الإنكار عليه، ومن القائلين بهذا المذهب: أكثر الحنفية، وبعض الشافعية<sup>(٣)</sup>.

**المذهب الثالث:** إن الإجماع السكوتي لا يكون إجماعاً إلا إذا وجدت قرائن وملابسات تدل على رضا الساكتين بقول غيرهم<sup>(٤)</sup>.

### سند الإجماع

لقد ذهب أكثر العلماء إلى ضرورة وجود سند للإجماع، أي دليل يدل عليه، وعلى هذا فكل إجماع لا يعتمد على سند من كتاب الله تعالى أو سنة الرسول صلى الله عليه وسلم لا عبرة به ولا يجوز.

(١) منهم الشافعي في أحد الوجهين، والصبيري، والآمدی... راجع: إرشاد الفحول ص ٨٠.

(٢) انظر في هذا المعنى: المستصفي للغزالي ج ٢ ص ٢٤٩. (٣) انظر: إرشاد الفحول ص ٧٩.

(٤) وقد اختار هذا الرأي للغزالي في المستصفي، وقال بعض المتأخرين إنه أحق الأقوال .. انظر: إرشاد

## أشكال من الإجماع

توجد عدة أشكال أو صور للإجماع، وذلك بحسب المجمعين، وأهم هذه الأشكال:

- ١- إجماع أهل المدينة.
- ٢- إجماع الشيخين وإجماع الخلفاء الراشدين.
- ٣- إجماع العترة.

### أولاً: إجماع أهل المدينة:

يرى الإمام مالك رحمه الله أن إجماع أهل المدينة حجة، إذا كانوا من الصحابة أو التابعين دون غيرهم، وهو نوعان<sup>(١)</sup>:

#### الأول - الإجماع بطريق النقل، وينقسم إلى ما يلي:

- أ- الإجماع على رواية الشرع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، سواء أكان قولاً أم فعلاً أم تقريراً أم تركاً لشيء قام سبب وجوده ولم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم.
- ب- الإجماع على نقل مقادير الأعيان وتعيين الأماكن: كنقلهم مقدار الصاع والمد، وتعيين الروضة والبقيع.
- ج- الإجماع على نقل أعمال استمر وجودها من زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلى عصر الإمام مالك، كنقلهم الأذان على مكان مرتفع، ونقلهم المزارعة، وعدم الزكاة في الخضروات.

وهذا النوع من الإجماع حجة، لكن ليس باعتباره إجماعاً، بل لأنه بمثابة الحديث المتواتر الذي تحيل العادة تواتر رواته على الكذب، فهو لهذا مقدم على أخبار الآحاد والقياس.

**الثاني - الإجماع بطريقة الاجتهاد والاستدلال:** وهذا النوع من الإجماع عند أصحاب مالك مختلف في حجيته، وفي كونه مرجحاً لاجتهاد على اجتهاد آخر.

(١) إرشاد الفحول ص ٧٨.

• والراجح: أنه حجة إذا انفرد، ومرجح لأحد المتعارضين ، وإذا تعارض مع خبر قدم الخبر عليه<sup>(١)</sup>.

• وقد استدل المالكية على حجية إجماع أهل المدينة بنوعيه بالنقل والعقل:

أما النقل: فقوله ﷺ: "إن المدينة طيبة تنفى خبثها كما ينفى الكير خبث الحديد"<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن الخطأ خبث، والخبث منفى عن أهل المدينة وإذا انتفى عنهم الخطأ كان إجماعهم حجة.

• ويرد الجمهور على هذا: بأن الحديث يبين أفضلية المدينة على غيرها من حيث إن أهلها أقل ضلالا وفسقا، وهذا أمر محقق فيها لكنه لا يدل على عصمة أهلها من الخطأ وكيف هذا وقد كان في المدينة - كأي بلد آخر - العدول والفساق والمنافقون<sup>(٣)</sup> يقول الله تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ الْإِتِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ تَحَنُّنًا تَعْلَمُهُمْ سَنَعَدِبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٠١].

وأما العقل: فإن العادة تقضى بأن أهل المدينة لا يجمعون إلا بناء على دليل راجح، فإنهم عاشوا مع الرسول ﷺ في مهبط الوحي، وشاهدوا نزول القرآن، وسمعوا تأويله وكانوا أعرف بأحوال الرسول من غيرهم.

وقد رد الجمهور على هذا الدليل: بأنه دليل صحيح لو لم يتفرق الصحابة في الأمصار، فقد رحل عن المدينة بعض الصحابة مثل الإمام على وابن مسعود وأبي موسى الأشعري، ومن الجائز أن يطلع هؤلاء على دليل أرجح مما اطلع عليه أهل المدينة<sup>(٤)</sup>.

ويتضح من مناقشة الجمهور لأدلة المالكية أن الراجح في هذه المسألة هو رأى الجمهور القائلين بأن إجماع أهل المدينة ليس بحجة باعتباره إجماعا، لأن الأدلة

(١) إرشاد الفحول ص ٧٨، أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي ج ٢ ص ٥٠٥ - ٥٠٨.

(٢) الحديث رواه البخارى ومسلم والنسائى عن زيد بن ثابت بألفاظ مختلفة، منها: أنها أى المدينة تنفى الدجال كما تنفى النار خبث الحديد، انظر الفتح الكبير فى ضم الزيادات إلى الجامع الصغير - السيوطى ج ١ ص ٤٤٨.

(٣) نهاية السؤل ج ٣ ص ٨٧٨ - ٨٧٩.

(٤) أصول الفقه للدكتور وهبة الزحيلي ج ٢ ص ٥٠٨ - ٥١٠.

الدالة على حجية الإجماع شاملة لأهل المدينة والخارجين عنها، فلا يكون إجماعهم وحدهم حجة سواء أكان طريق إجماعهم النقل أم الاجتهاد<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: إجماع الشيخين وإجماع الخلفاء الراشدين:

يذهب بعض العلماء إلى أن إجماع الشيخين أبي بكر وعمر حجة، مستدلين بقوله ﷺ: "اقتدوا بالذين من بعدي: أبي بكر وعمر"<sup>(٢)</sup>.

ويذهب فريق آخر إلى أن إجماع الخلفاء الراشدين الأربعة: أبي بكر وعمر وعثمان وعلي - رضی الله عنهم - حجة مع خلاف غيرهم ، ودليلهم على ذلك قوله ﷺ: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ"<sup>(٣)</sup>.

وناقش الجمهور استدلال الفريقين بأن المقصود بيان أنهم أهل لأن يقتدى بهم، وليس المراد أن قولهم حجة<sup>(٤)</sup> وذلك لأن المجتهد لا يجوز له شرعا تقليد غيره، بل عليه البحث عن الدليل حتى يظهر له ما يراه حقا، كما في حديث معاذ بن جبل.

ولو سلمنا بما يقول هؤلاء لزم أن يكون قول كثير من الصحابة الآخرين حجة، لشهادة بعض الأحاديث لهم بالفضل، مثل حديث "اقتدوا بالذين من بعدي: أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمار وتمسكوا بعهد ابن مسعود" وحديث أبو عبيدة بن الجراح أمين هذه الأمة<sup>(٥)</sup> بل إنه يلزم على التسليم بما يقولون أن يكون قول كل صحابي حجة، لقوله ﷺ: "أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"<sup>(٦)</sup> مع أن قول الصحابي ليس بحجة<sup>(٧)</sup>.

(١) المرجع السابق ج ١ ص ٥١١.

(٢) رواه الترمذى وابن ماجه وأحمد فى المسند عن حذيفة بن اليمان وهو حديث صحيح (فيض القدير ج ٢ ص ٥٦).

(٣) رواه أبو داود وابن ماجه والدارمى وأحمد وابن حبان والترمذى وصححه الحاكم، قال إنه على شروط الشيخين. والخلفاء الراشدون المذكورون فى الحديث هم الخلفاء الأربعة المذكورون فى المتن بدليل قوله ﷺ: " الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تكون ملكا عضوضا" وكانت مدة خلافتهم ثلاثين سنة إلا ستة أشهر هى مدة خلافة الحسن بن على فثبت المدعى نهاية السؤل ج ٣ ص ٨٨١ (المطبعة السلفية ١٣٤٥) (أصول الفقه للزحلى ج ١ ص ٥١٣).

(٤) نهاية السؤل ج ٣ ص ٨٨١، إرشاد الفحول ص ٧٩.

(٥) رواه للترمذى عن ابن مسعود وابن عدى عن أنس، وهو حديث صحيح (فيض القدير ج ٢ ص ٥٦ - ٥٧).

(٦) رواه البيهقى، وأسندة الديلمى عن ابن عباس بلفظ: "أصحابى بمنزلة النجوم فى السماء فبأيهم اهتديتم.. انظر: كشف الخفا للجلونى ج ١ ص ١٣٢.

(٧) إرشاد الفحول ص ٧٨ - ٧٩.



كما تدل على هذا أيضاً الآية التي جاءت بعدها ﴿وَأَذْكُرُكَ مَا بَيْنَ فِي يَوْمَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٣٤] وزوجات النبي ﷺ يدخلن في أهل البيت ، فلماذا حصر الشيعة أهل البيت في علي وفاطمة وابنيهما الحسن والحسين؟

ومن ناحية ثانية: فإن الخطأ في الاجتهاد لا يكون رجساً إذ ليس هناك ما يدل على ذلك لغة أو شرعاً<sup>(١)</sup>.

٢- وأما السنة، فقولہ ﷺ: "إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما، أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولم ينفراً حتى يردها علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما"<sup>(٢)</sup>.. فقد حصر الحديث التمسك في أمرين كتاب الله، وعترته نبيه ﷺ، فيكون إجماع العترة حجة.

ونوقش الاستدلال بهذا الحديث بأنه "من باب الأحاد، والعمل بها ممتنع عندهم"<sup>(٣)</sup>.

٣- وأما المعقول فمن عدة وجوه:

أ- اختصاصهم بشرف الانتساب إلى النبي ﷺ.

ب- كثرة مخالطتهم للنبي ﷺ.

ج- عصمتهم من الخطأ.

ونوقش استدلالهم بالمعقول على النحو التالي:

أ- لا أثر لانتسابهم إلى النبي ﷺ في الاجتهاد واستنباط الأحكام، بل هم كغيرهم في ذلك.

ب- لم ينفردوا بكثرة مخالطتهم للنبي ﷺ ، بل شاركهم في ذلك كثير من الصحابة، وزوجاته ﷺ.

(١) أصول الفقه للزحيلي ج ١ ص ٥١٥ إرشاد الفحول ص ٧٩.

(٢) رواه الترمذي عن زيد بن أرقم وروى الإمام أحمد والطبراني حديثاً آخر في نفس المعنى عن زيد بن ثابت.. انظر: الفتح الكبير في ضم الزيادات إلى الجامع الصغير للسيوطي ج ١ ص ٤٥١، فيض القدير ج ٣ ص ١٤-١٥.

(٣) نهاية السؤل ج ٣ ص ٨٨٠.

ج- أما عصمتهم من الخطأ: فلأنه لم يقد دليل صحيح عليها ، بل هم كغيرهم غير معصومين من الخطأ، إذ العصمة خاصة بالأنبياء الذين يوحى إليهم من عند الله سبحانه وتعالى<sup>(١)</sup>.

وفي النهاية نرى أن الحق في هذه المسألة مع جمهور الفقهاء القائلين بأن إجماع العترة وحدهم ليس بحجة.

### خطأ المستشرقين في فهم الإجماع

تصور بعض المستشرقين - خطأ- أن الإجماع في الشريعة الإسلامية مقدم على نصوص القرآن والسنة، وبنوا على ذلك أموراً في غاية الغرابة، أهمها:

- إنه بفضل الإجماع صار ما كان بدعة في بداية الأمر من الأمور المقبولة التي ينسخ بها ما كان سنة في الصدر الأول، ومن أمثلة ذلك التوسل بالأولياء فقد صار بالممارسة العملية جزءاً من السنة، ومن ذلك عصمة النبي ﷺ، فقد أثبتوها بالإجماع.

- إنه بفضل الإجماع أمكن استحداث عقائد وسنن، وتغيير عقائد ثابتة ومهمة تغييراً تاماً، كما أمكن للمسلمين أن يجعلوا من الإسلام ما شاء ماداموا مجتمعين ولذا كان الإجماع وسيلة فعالة في التغيير والتطور.

### الرد على المستشرقين

وهذا التصور للإجماع من جانب المستشرقين يجافي الحقيقة، ويخالف الواقع، وذلك لما يأتي:

- إن الإجماع عند جميع القائلين بحجيته يأتي في المرتبة الثالثة بين مصادر التشريع الإسلامي وذلك بعد الكتاب والسنة، فهو ليس مقدماً عليها إلا إذا كان ثابتاً ومستنداً إلى نص وعمل به في الأجيال كلها.

- إن هؤلاء المستشرقين فهموا خطأ أن الإجماع هو إجماع العامة، وليس الأمر كذلك، وإنما هو: اتفاق المجتهدين، وهم أهل الحل والعقد.

(١) الزحيلي - المرجع السابق ج ١ ص ٥١٧.

- إنه ليس صحيحاً أن ما كان بدعة في صدر الإسلام صار سنة بفضل الإجماع، كالتوسل بالأولياء لأن الناس لم يجمعوا في عصر من العصور على أن هذا العمل سنة.
- إدعاء المستشرقين أن عصمة النبي ﷺ ثبتت بالإجماع غير صحيح، لأن عصمة النبي ﷺ ثبتت بالقرآن الكريم، وصدق الله حيث يقول: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤، ٣].
- ليس من حق الإجماع استحداث عقائد جديدة، أو تغيير عقائد ثابتة، وإنما مهمته تقوية الأحكام، وإظهارها بصورة حاسمة حينما تكون النصوص ظنية الثبوت أو الدلالة.
- وإذا كان الرسول ﷺ يستند في كل ما جاء به من تشريع إلى الوحي، فإن الأمة تكون أولى بذلك، فإجماعها لا بد أن يستند إلى نص من القرآن أو السنة.
- وإذا كان المستشرقون يرون أن الإجماع يشمل الأحكام العقائدية والأحكام العملية، فهذا الشمول ليس عند جميع الفرق الإسلامية، وإنما عند الشيعة الإمامية خاصة<sup>(١)</sup>.
- وأخيراً وبعد أن أسهنا فيما سبق لا بد لنا أن نلقى بعضاً من الضوء على الاستحسان والمصالح المرسلّة والقياس التي كان يستند عليها بعض الفقهاء.. حتى نكون قد استعرضنا كل مصادر التشريع الإسلامية.

\* \* \*

(١) انظر: دائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٤٣٥ - ٤٣٩، ويحث المرحوم الأستاذ أبي زهرة في موسوعة الفقه الإسلامية ص ٥٢، وأصول الفقه للأستاذ بدران ص ٢٣٣ - ٢٣٤، وأصول الفقه للدكتور الزحيلي ج ١ ص ٥٨٧ وما بعدها.